

كلمة الدكتور العبيد أحمد العبيد إنابة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
مؤتمر تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية
14 - 15 ديسمبر 2013

أصحاب السعادة

السادة ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

السيدات والسادة

انه لمن دواعي السرور والشرف لي مخاطبة مؤتمركم الخاص بتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية والذي يلتئم في وقت والمنطقة بحاجة الى تعزيز مزيد من الاحترام لقيم حقوق الإنسان. واسمحوا لي ان انقل لكم تحيات زملاء في مفوضية الأمم المتحدة السامية وبشكل خاص تحيات المفوض السامي للأمم المتحدة وتمنياتها لكم بالتوفيق وتحقيق ما تصبون اليه.

إن تواجد المفوضية السامية اليوم كجزء من هذا المؤتمر يعبر عن رؤية المفوضية القائمة على اهمية تقديم الدعم الفني والتعاون الفعال مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. اذ اننا نلحظ وبمزيد من الاهتمام تنامي الجهود الوطنية لإنشاء مؤسسات أو هيئات وطنية من المتوقع ان تلعب دور فاعل في حماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني انسجاما مع مبادئ باريس ووفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

السيدات والسادة الكرام

ان ما نشهده اليوم في العديد من بلدان في المنطقة العربية يعبر عن مطالبات بالتمتع بالحقوق وما نلاحظه ونراقبه بشكل يومي من تبني مقاربات قائمة على العنف والقهر والتتكر وعدم الاستجابة للأصوات المطالبة بمزيد من الحرية مما يستدعي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ان تلعب دور حقيقي في تعزيز حقوق أصحاب المصلحة وتحديد وتوضيح أدوار اصحاب المسؤوليات. أن للناس حقوق اساسية يجب ان يحصلوا عليها ويتمتعوا بها وهناك اصحاب قرار يجب ان يلتزموا باعمالها، وليس اقلها التمتع بالحق في التعبير وابداء الرأي فيما يخص شؤونهم، دون خوف أو تهديد أو عقاب.

ومن هذا المنطلق ولكي تكون المؤسسات الوطنية قادرة على النهوض بهذا الدور، تعمل مفوضية الأمم المتحدة على دعم الجهود والمبادرات الوطنية لإنشاء مزيد من المؤسسات الوطنية في

المنطقة وتقوية القائمة منها. وقد شهد العام 2012 مزيداً من التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة والعديد من البلدان في المنطقة، إذ قدمت المفوضية الدعم الفني و الاستشارات القانونية لمختلف المؤسسات الوطنية في المنطقة. فعلى سبيل المثال قدمت المفوضية ملاحظاتها القانونية على المبادرات الوطنية لتأسس هياكل ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في لبنان، الكويت، العراق، وفي تونس وذلك بناء على طلب هذه الدول. كما وتواصل مفوضية الأمم المتحدة بالتعاون الفعال مع عديد من المؤسسات الوطنية القائمة في موريتانيا، قطر، دولة فلسطين، المملكة العربية السعودية على سبيل المثال وذلك من خلال مكاتبنا الإقليمية والوطنية أو من خلال قسم المؤسسات الوطنية في مكتبنا الرئيس في جنيف. ويشكل الحضور الكبير لمفوضية الأمم المتحدة في مؤتمر هذا مزيد من التأكيد على رغبة مفوضية الأمم المتحدة في تعزيز الشراكة والتعاون مع المؤسسات الوطنية في الإقليم.

السيادات والسادة

استجابة لما يجري في المنطقة العربية من تحولات هامة يفرض علينا ضرورة مناقشة التحديات الأنية والتي تواجه أعمال حقوق الإنسان والتمتع بها في المنطقة وتحديد وبشكل استراتيجي ما يمكن ان تنهض به المؤسسات الوطنية لتعزيز الحقوق وتوفير المزيد من الحماية. كما يستلزم ذلك النظر في نواحي القوة والضعف التي تشوب عمل المؤسسات لكي تكون قادرة على النهوض بالأعباء المؤمل النهوض بها. وان ما نلاحظه اليوم من حوار وجهود لتأسيس مزيد من الهياكل الوطنية في صورة شبكة المؤسسات العربية نتمنى ان يشكل اضافة لتعزيز التعاون وتبادل الخبرة والتجربة بين المؤسسات الوطنية في المنطقة لكي تكون قادرة على مواصلة جهود حماية وتعزيز حقوق الإنسان. ان الحاجة ملحة لتقوية المؤسسات الوطنية لمواجهة تحديات حقوق الإنسان والناشئة عن ضعف وسوء تنظيم وادارة مؤسسات الدولة الرسمية والمعوقات المؤسساتية، النزاعات المسلحة، تفشي الممارسات التمييزية والناشئة بقوانين وتفشي الفساد والحصانة والأفلات من العقاب.

تعمل المفوضية السامية بتنسيق كامل مع اللجنة التنسيقية الدولية بغرض مساعدة الدول لتحسين الأمتثال لمبادئ باريس وذلك للحصول على الإعتماد الذي يخول المؤسسات الوطنية المشاركة في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. اليوم تتواجد المؤسسات الوطنية في العديد من هياكل نظام الحماية في الأمم المتحدة، ويفسح النظام الدولي المكان للمؤسسات الوطنية لكي تساهم في حماية حقوق الإنسان من خلال الاستعراض الدوري الشامل وإمكانية التواصل مع الأليات الدولية للأمم المتحدة وكذلك مع الإجراءات الخاصة. .

ان هدفنا هو مساعدة المؤسسات الوطنية للأمتثال للمعايير الدولية ولمبادئ باريس ذلك بغرض تعزيز الاستقلالية والمصداقية والمساهمة بفاعلية في حماية حقوق الإنسان. وعلى المدى الطويل ننظر الى ان ذلك قد يساهم في توسيع وتدعيم صلاحيات المؤسسات الوطنية من أجل المساهمة الفاعلة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني ونحن في مكتب المفوض السامي يمكنكم الاعتماد علينا والوثوق بنا.

السيدات والسادة

اثبتت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بانها فاعل مهم في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في بلدانها. وهذا واضح للعيان في البلدان التي مثلت فيها المؤسسات الوطنية جسراً بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني عندما يأتي الحديث عن قضايا وسياسات تمس وتؤثر بشكل مباشر على حياة الناس اليومية.

وأختم حديثي بما سبق أن قالته المفوضة السامية في السابق" بانه يمكن معالجة القضايا المتعلقة بحماية حقوق الإنسان بفاعلية اذا ما تعاونت الآليات الدولية والأقليمية والدول مع بعضها البعض ومع المؤسسات الوطنية المتنامية والمستقلة" كما ان علاقات شراكة حقيقية مع منظمات المجتمع المدني من شأنها ان توفر عنصر هام في حماية حقوق الإنسان. ان المفوضية السامية على استعداد للمساهمة في تعزيز مثل تلك الشراكات.

مرة أخرى ونيابة عن زملائي في المفوضية، أتمنى لكم النجاح والتوفيق في مؤتمركم هذا.